الذي يقتضي تحريك آلية الحسم، كما الانتباه الى جاهزية الطرف الثوري فهي تمر عبر خط تركيمي الي ان تغدو جاهزة لحسم التناقض التناحري.

وكي لا يتحول حديثنا الى حديث فلسفي حسبنا الاشارة الى ان التناقضات مستويات بدءا بالتعارض البسيط وصولا الى الصراع التناحري العنيف وان أي خطأ نظري في تشخيص التناقض ينشأ عن خطأ في الممارسة السياسية اي في ادارة الصراع. فتناقض تناحري معروفة وسائل حسمه، وتناقضات أقل أهمية لا ينبغي حسمها بالعنف بتاتا، وهذا يقودنا بداهة الى التذكير بالتناقض الأساسي الذي يطبع المرحلة -الكيفية ويزول بزوالها، كالتناقض بين العمل المأجور ورأس المال في المجتمعات الرأسمالية، أو التناقض بين حركة التحرر الوطني- الديمقراطي والامبريالية، كما التناقض الرئيسي السياسي المباشر الذي ينفجر في لحظة معينة كتناقض شعبنا مع الاحتلال في سبيل أهدافه بالحرية والاستقلال، وفضلا عن ذلك التناقض الثانوي بين قوى الثورة أو بين قوى الثورة وطرف رجعي غير معنية الثورة بالصراع معه، كما النظام الاردني ما قبل مذابح أيلول عام ١٩٧٠ غير ان هذا التناقض الثانوي ارتقى الى مستوى التناقض الرئيسي الدامي حينما شن النظام حرب ابادة ضد الثورة، والأمر نفسه ينطبق على القوى الكتائبية في لبنان ما قبل اندلاع الحرب الأهلية عام ١٩٧٥.

إن لوحة التناقضات غنية ومتحركة على نحو ملفت للنظر في حالة النضال الفلسطيني، وهي أكثر تعقيدا من لوحة التناقضات في ثورات أخرى كالثورة الجزائرية والكوبية أو الروسية على سبيل المثال.

لو أردت الأيجاز بجملة واحدة لقلت:

أن طبيعة التناقض ومستوى نضجه يحددان اشكال النضال. والفكر الرأسمالي بعد انتصار الثورات السياسية والرأسمالية في أوروبا، بل وفي امريكا ايضا في أواخر القرن ١٨ التي أطاحت بالاقطاع الرجعي ومؤسسته الايديولوجية ونظامها السياسي واتجهت لبناء مجتمع رأسمالي ديمقراطي، ادعت ان عصر الثورات قد أفل وان عصرا من السلم الاجتماعي والحريات قد حل. أي ان الرأسمالية التي عمدت الى وسائل عنيفة لحل تناقضاتها مع الطبقات الرجعية أرادت حرمان القوى الاكثر ثورية منها بعدما تحولت هي ذاتها الى طبقات استغلالية ورجعية بل واستعمارية ايضا، من اللجوء للوسائل العنيفة بل وان